البلقاء للبحوث والدراسات
مجلة علمية محكمة متخصصة، تصدر عن جامعة عمان الأهلية، المجلد (19) العدد (2) 2016 - 2017

أهمية المعلومات المشتقة من قائمة التدفق النقدي في التنبؤ بالفشل المالي للبنوك التجارية السعودية

The importance of information derived from Cash Flow statement to predict financial failure for Saudi commercial banks

د. خليل أبو سليم
كلية الأعمال برابغ
جامعة الملك عبدالعزيز
kalilabosaleem@yahoo.com

الملخص

هدفت هذه الدراسة بيان أهمية المعلومات المشتقة من قائمة التدفقات النقدية للتنبؤ بالفشل المالي في البنوك التجارية في السعودية. تكون مجتمع الدراسة من البنوك التجارية السعودية، البالغ عددها (١٢) بنكا، حيث تم تطوير استبانة لغايات جمع المعلومات المتعلقة بالدراسة، وقد تم توزيع ١٢٠ استبانة على أفراد العينة، تم استرداد ١١٠ استبانة وجدت صالحة للتحليل.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها: وجود أهمية للمعلومات المشتقة من قائمة التدفق النقدي المتعلقة بتقييم السيولة، وجودة أو نوعية الأرباح للتنبؤ بالفشل المالي للبنوك التجارية، كما توصلت إلى وجود اتفاق كبير في آراء عينة الدراسة حول مدى كفاية تلك المعلومات للتنبؤ بالفشل المالي في البنوك التجارية وفاعليتها. وقد خرجت الدراسة بعدة توصيات، أهمها: ضرورة إعطاء قائمة التدفق النقدي مزيدا من الاهتمام والدراسة جنبا إلى جنب مع القوائم المالية الأخرى؛ نظرا لاحتوائها على المعلومات المهمة التي تمكن المستخدمين من التنبؤ بالفشل المالي، إضافة إلى الاستفادة منها في مجال صناعة القرارات الاستثمارية والتمويلية وتقييمها.

الكلمات المفتاحية: الفشل المالي، وقائمة التدفق النقدي، والمعلومات المحاسبية، والبنوك التجارية، ونسب السيولة.

تاريخ الاستلام: ٢٠١٥/٣/١٢ **تاريخ القبول: ٢٠١٥/١٠/٢٦**

Abstract

Purpose: *This study aims at highlighting the importance of the information derived from the cash flow statement in predicting the financial failure of the commercial banks in the Kingdom of Saudi Arabia. The study sample consists of Saudi Commercial Banks. The questionnaire has been developed to collect the necessary data to measure the variables of the study. In total, 120 questionnaires have been distributed of which 110 were responded to and found suitable for analysis.*

Results: *The results of the investigation confirm the importance of the information derived from the cash flow statement related to the evaluation of liquidity and quality or sorts of profits in the prediction of the financial failure of the commercial banks. In addition, this study finds that there is a considerable agreement in the views of the surveyed sample regarding the adequacy and efficiency of the information in prediction of the financial failure of the commercial banks.*

Recommendations: *The findings of the study draw attention to the necessity of focusing on the cash flow statement in addition to the other financial statements due to the fact that these statements include important information that enables the users to predict the financial failure. In addition, the study shows that it is possible to use these statements for making decisions and evaluating the financial and investment opportunities.*

Keywords: financial failure, cash flow statement, accounting information, commercial banks, and liquidity ratios.

المقدمة

تلعب البنوك التجارية دوراً مهماً وحيوياً في الحياة الاقتصادية للمجتمعات التي تعمل بها، فهي من ناحية تعتبر السلة التي يتم من خلالها تجميع الأموال من مصادرها المختلفة، سواء كانت الداخلية المتمثلة برأس المال أو الخارجية على شكل ودائع من العملاء، ومن ثم إعادة إقراض تلك الأموال للشركات والأفراد من الناحية الأخرى.

لذلك؛ فإن فشل البنك التجاري سوف يؤدي إلى الإضرار بقطاع كبير من شرائح المجتمع وقطاعاته الاقتصادية المختلفة؛ لما له من تأثير كبير على الاقتصاد والدولة بشكل عام، وبالتالي فإن عملية التنبؤ المبكر بفشل البنوك التجارية سوف تمكن الدولة والبنوك المركزية من التدخل في الوقت المناسب؛ لوقف الخسائر واستنزاف الاقتصاد، وإيجاد الحلول العملية والبديلة؛ لتصحيح مسار البنك قبل إفلاسه حماية لحقوق المودعين، وغيرهم من أصحاب المصالح في تلك البنوك.

ويتمثل الفشل المالي في تلك الحالة التي لا يتمكن معها البنك من مواجهة العسر المالي في أقصى درجاته أو التحكم فيه، وهذا يحدث عند عدم قدرة البنك على مواجهة الطلب الكبير على السحب من الودائع، والتوقف النهائي عن سداد الالتزامات قصيرة الأجل أو طويلة الأجل، والناتج عن عدم قدرته على تحصيل ديونه من طرف الغير وتوقف المقترضين عن سداد القروض.

ويشير (ريحان، 2006) إلى أن الفشل المالي لا يحدث فجأة، وأن أي منشأة قبل وصولها إلى تلك الحالة، لا بد لها من المرور بعدد من المراحل، تسلك فيها سلوكا يميزها عن غيرها من المنشآت المستمرة بأداء أعمالها بنجاح في النشاط التجاري.

وفي حالة حدوث الفشل المالي، فإن هذا الأمر يستدعي الإعلان عن إفلاس المنشأة وعدم الاستمرار في مزاولة النشاط الاقتصادي تمهيدا لإجراء التصفية القانونية (عامر، 2007).

من هنا، ظهرت دراسات وأبحاث عديدة ركزت في معظمها على التحليل المالي المستند إلى النسب

المالية المشتقة من القوائم المالية، وخصوصا قائمتي الدخل والمركز المالي؛ لغايات التنبؤ المبكر بالفشل المالي للشركات.

مشكلة الدراسة وأهميتها:

بما أن القوائم المالية التقليدية (قائمتي الدخل والمركز المالي) تعد وفقا لأساس الاستحقاق، فإن بياناتهما المالية الظاهرة لا تعكس الوضع المالي الحقيقي للشركة، ولا تبين حقيقة التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للشركة. وبالرغم من احتوائهما على الكثير من النسب المالية التقليدية التي يمكن استخدامها في التحليل المالي لغايات التنبؤ بالفشل المالي، فإن تلك النسب المشتقة من تلك القوائم، سواء أكانت لأغراض تقييم السيولة أم الربحية، قد تكون مضلله وغير صحيحة في كثير من الأحيان، وعلى هذا الأساس فإن الربح المحاسبي أو صافي الربح الظاهر في قائمة الدخل لا يعبر عن القيمة الحقيقية لصافي التدفق النقدي الذي اكتسبته الشركة خلال الفترة المحاسبية، كما أن قائمة المركز المالي لا تعبر أيضا عن مركز الوضع النقدي في نهاية تلك الفترة، بالإضافة الى إمكانية حدوث التلاعب في بيانات تلك القوائم، وكذلك الانتقادات الموجهة لقائمة التغيرات في المركز المالي، ومن هنا كان لا بد من البحث عن مقاييس أخرى للتنبؤ بالفشل المالي للبنوك عدا عن تلك المشتقة من قائمتي الدخل والمركز المالي، وبالتالي كان الاعتراف بأهمية استخدام الأساس النقدي في المحاسبة لإعداد جزء هام من المعلومات المحاسبية عدا عن تلك المعدة وفقا لأساس الاستحقاق.

وتعتبر قائمة التدفقات النقدية والمؤشرات، التي يمكن استخلاصها منها، من الوظائف المهمة للتحليل المالي، حيث أنها تعمل على توفير معلومات لا تظهرها قائمة الدخل والميزانية، لذا تعتبر هذه القائمة بمثابة حلقة الوصل بين هاتين القائمتين، كما أنها أكثر ملائمة لتحديد نقاط القوة والضعف في نشاط المنشاة.

ومن هنا جاءت هذه الدراسة لبيان أهمية النسب والمعلومات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية للتنبؤ المبكر بالفشل المالي للبنوك التجارية. حيث تتمحور مشكلة الدراسة في البحث عن إجابات للأسئلة الآتية:

1. هل يمكن الاعتماد على المعلومات المحاسبية المشتقة من قائمة التدفق النقدي والمتعلقة بجودة الأرباح ونوعيتها والسيولة النقدية للبنك؛ للتنبؤ بالفشل المالي للبنوك التجارية في المملكة العربية السعودية؟

2. هل تتصف المعلومات المحاسبية المشتقة من قائمة التدفق النقدي بالكفاية والفعالية للتنبؤ بالفشل المالي للبنوك التجارية في المملكة العربية السعودية؟

أهداف الدراسة:

1. التعرف إلى أهمية المعلومات المحاسبية المشتقة من قائمة التدفق النقدي، المتعلقة بتقييم السيولة النقدية؛ للتنبؤ بالفشل المالي للبنوك التجارية في المملكة العربية السعودية.

2. التعرف إلى أهمية المعلومات المحاسبية المشتقة من قائمة التدفق النقدي، المتعلقة بتقييم جودة الأرباح ونوعيتها؛ للتنبؤ بالفشل المالي للبنوك التجارية في المملكة العربية السعودية.

3. بيان مدى اتفاق آراء عينة الدراسة حول مدى كفاية المعلومات المحاسبية المشتقة من قائمة التدفق النقدي وفاعليتها؛ للتنبؤ بالفشل المالي للبنوك التجارية في المملكة العربية السعودية.

4. بيان الفروق في استجابات أفراد العينة على متغيرات الدراسة وفقاً لمجالات الدراسة الثلاثة.

فرضيات الدراسة

اعتمد الباحث في إجابته عن مشكلة الدراسة على صياغة الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى: لاتوجد أهمية للمعلومات المحاسبية المشتقة من قائمة التدفق النقدي، المتعلقة بتقييم السيولة النقدية؛ للتنبؤ بالفشل المالي للبنوك التجارية في المملكة العربية السعودية.

الفرضية الثانية: لاتوجد أهمية للمعلومات المحاسبية المشتقة من قائمة التدفق النقدي، المتعلقة بتقييم جودة الأرباح ونوعيتها؛ للتنبؤ بالفشل المالي للبنوك التجارية في المملكة العربية السعودية.

الفرضية الثالثة: لايوجد اتفاق بين آراء عينة الدراسة حول مدى كفاية المعلومات المحاسبية المشتقة من قائمة التدفق النقدي وفاعليتها؛ للتنبؤ بالفشل المالي للبنوك التجارية في المملكة العربية السعودية.

الفرضية الرابعة: لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى أقل من 0.05 في استجابات أفراد العينة وفقاً لمتغيرات الدراسة تجاه مجالات الدراسة الثلاثة.

التعريفات الإجرائية:

1. **المعلومات المحاسبية المشتقة من القوائم المالية**: هي المعلومات / النسب المشتقة من القوائم المالية، المتعلقة بتقييم السيولة وجودة الأرباح ونوعيتها، التي يمكن من خلالها التنبؤ بالفشل المالي للشركة (مطر، 2006).

2. **تقييم السيولة النقدية**: تعرف السيولة بأنها قدرة المنشأة على تحويل أصولها إلى نقدية؛ حتى تتمكن من سداد التزاماتها المتداولة عند استحقاقها، وتقوم نسب السيولة بربط الأصول المتداولة بالمطلوبات المتداولة لمعرفة الوضع المالي للشركة في الفترة قصيرة الأجل، حيث ترتبط قوة سيولة الشركة أو ضعفها بمدى توفر صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية (Schroeder, et al., 2001).

3. **جودة نوعية الأرباح**: تشير جودة الأرباح إلى مدى ارتباط الأرباح بالتدفقات النقدية، إذ كلما زاد هذا الارتباط كان دليلاً على ارتفاع جودة الأرباح، وتعبر عن مدى الكفاءة التي تتخذ فيها الشركة قراراتها التشغيلية والاستثمارية، وتقيس نسب الربحية كفاءة المنشأة في استغلال مواردها بشكل أمثل لتحقيق الأرباح (Needlse & Powers, 2004).

4. **الفشل المالي**: يعرف الفشل المالي - Financial Failure بأنه توقف أنشطة المنشأة طواعية؛ بسبب التعثر (تصفية اختيارية) أو بسبب دعوى قضائية تنتهي لصالح الدائنين (تصفية إجبارية) (مطر وعبيدات، 2007).

5. **الكفاية للمعلومات المحاسبية وفاعليتها**: وتعني أن تكون المعلومات المحاسبية ذات قدرة تنبؤية لما سيحدث في المستقبل، بالإضافة إلى مساعدة الإدارة في التقييم وصياغة الخطط المستقبلية للبنك وتصميمها (مطر، مرجع سابق).

منهجية الدراسة

يسعى الباحث إلى تحقيق أهداف الدراسة، وذلك من خلال تقسيمها إلى قسمين رئيسين:

1. القسم الأول: يتناول الإطار النظري من خلال الاطلاع على المراجع المناسبة المتعلقة بموضوع الدراسة، بالإضافة إلى الدراسات السابقة.

2. القسم الثاني: يتناول الجانب العملي من خلال استبانه وزعت على المختصين، كما هو مبين لاحقا.

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولا: قائمة التدفقات النقدية:

ظهرت تعريفات عديدة لقائمة التدفقات النقدية Cash flow statement، حيث يعرفها (Paramasivan C. & Subramanian, 2009): أنها عبارة عن قائمة تعرض مصادر الأموال الداخلة واستخدامات التدفقات الخارجة للوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية محددة، وهذه القائمة تظهر فقط الحالة المالية في الأجل القصير وتقدم ملخصا للتدفقات النقدية من التشغيل والاستثمار والتمويل بصورة تؤدي إلى توفيقها مع التغير في

النقدية والنقدية المعادلة خلال الفترة. في حين يرى آخرون أن هذه القائمة توضح أثر أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل على التدفقات النقدية في المنشأة، وتعرض معلومات إضافية لبيان مصادر الأموال واستخداماتها خلال فترة زمنية، بما يمكنها من الإجابة عن الأسئلة التي لا تجيب عنها قائمتا الدخل والمركز المالي، مثل: كيف تم التصرف في أرباح البنك؟ كيف تم تمويل التوسعات؟ كيف تم سداد الالتزامات طويلة الأجل؟ (عطية، 2003).

وتكمن أهمية قائمة التدفقات النقدية في طبيعة المعلومات التي تحتويها، حيث تفصح القائمة عن التدفقات النقدية من أوجه النشاط المختلفة (تشغيل، واستثمار، وتمويل)، التي من الممكن أن تكشف عن بعض الأمور الهامة التي لا توضحها القوائم التقليدية في الحكم على مدى نجاح المنشأة وإمكانية استمرارها، فإن تحليل معلومات التدفقات النقدية سوف يؤدي إلى إحداث تخفيض كبير في التضليل الذي يمكن أن يحدثه استخدام الطرق والسياسات المحاسبية (حماد، 1998). وهذا يتفق مع ما أشار إليه (Fridson & Alvarez, 2002) من أن قائمة التدفقات النقدية هي القائمة الرئيسة التي يمكن استخدامها للتعرف إلى المشاكل التي تتعلق باستمرارية المنشآت مقارنة بقائمتي الدخل والمركز المالي؛ وذلك بسبب إمكانية التلاعب بأرقامهما وتأثير القرارات والاجتهادات الشخصية عليهما، في حين يرى (Gup & Dugan, 1988) أن قائمة التدفقات النقدية غير كافية ويمكن أن تكون مضللة فيما يتعلق بتقييم قدرة المنشآت على الاستمرار، فعلى سبيل المثال لا يمكن اعتبار تحقيق المنشأة تدفقات نقدية سالبة من أنشطتها التشغيلية مؤشرا سلبيا، خصوصا إذا كانت المنشأة في مرحلة النمو، وكذلك الأمر بالنسبة للتدفقات النقدية الموجبة من الأنشطة التشغيلية فيمكن أن لا تكون مؤشرا إيجابيا لقدرة المنشأة على الاستمرار، وأفضل مثال على ذلك شركة W . T. Grant التي حققت تدفقات نقدية موجبة من أنشطتها التشغيلية قبل انهيارها بسنة واحدة؛ والسبب في ذلك أنها قامت ببيع كل مخزونها لتحقق بذلك صافي تدفقات تشغيلية موجبة، ومن هنا لا بد من الربط بين معلومات قائمة التدفقات النقدية والقوائم المالية الأخرى.

وبالتالي فإن قائمة التدفقات النقدية تهدف إلى توفير معلومات عن المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية للمنشأة التي وقعت خلال الفترة (Feldman & Libman, 2007). كما أنها تساعد المقرضين والدائنين على: تقييم مقدرة الوحدة الاقتصادية على توليد تدفقات نقدية موجبة في المستقبل، وتقييم مقدرتها على الوفاء بالتزاماتها وعلى توزيع الأرباح، وتقييم تأثير العمليات الاستثمارية والتمويلية النقدية وغير النقدية على المركز المالي، إضافة إلى تقديم إجابات عن أسئلة المستثمرين والدائنين والمحللين المتعلقة بالمصادر النقدية وأوجه الاستخدامات وتفسير التغير في رصيد النقدية خلال الفترة، (Stice & Stice & Diamond, 2001).

ثانيا: الفشل المالي

معرف (Schaeffer) الفشل المالي - Fina cial Failure: أنه توقف أنشطة المنشأة طواعية بسبب التعثر (تصفية اختيارية) أو بسبب دعوى قضائية تنتهي لصالح الدائنين (تصفية إجبارية)، وهو ظاهرة تواجه العديد من المنشآت الاقتصادية في الدول النامية والمتطورة على حد سواء (مطر وعبيدات، 2007).

وبشكل عام فإن للفشل المالي مظهرين: مظهرا اقتصاديا، يتمثل بفشل المنشأة في تحقيق عائد مناسب على الأموال المستثمرة فيها، وتنطبق هذه الحالة على منشأة مستثمرة تحقق عائدا على الاستثمار أقل من التكلفة المرجَحة للأموال المستمرة فيها، ومظهرا ماليا، يتمثل في وصول المنشأة الى درجة العسر المالي (Insolvency) أو إلى ما هو أبعد من ذلك، أي إلى وضع التصفية الإجبارية،

وتعتبر المنشأة معسرة من الناحية القانونية عندما تصبح القيمة الدفترية لموجوداتها أقل من القيمة الدفترية لالتزاماتها، لكنها تصل إلى حالة التصفية أو الإفلاس المالي عندما تعجز عن تسديد ديونها (مطر، 2003).

ومن الصعوبة بمكان تحديد أسباب فشل المنظمات حيث لكل منشأة متغيراتها البيئية الداخلية والخارجية التي تؤثر فيها، ومع ذلك فإن هناك من يرى أن حدوث الأزمات المالية للبنوك التجارية قد يعود لبعض العوامل، مثل: عدم تماثل المعلومات، والتقلبات الاقتصادية الكلية العنيفة، والتوسع الكبير في الإقراض وانهيار أسعار الأصول، وتزايد التزامات البنوك مع عدم تناسق آجال الاستحقاق، وعدم التحضير الكافي للتحرير المالي، وضعف النظم المحاسبية والأطر القانونية، ونظام الصرف Johanston & Chai & Schumcher, 2000.

والفشل لا يحدث بصورة فجائية، ولكن تسبقه العديد من المؤشرات التي تدل على حدوثه، كما أنه يمر بعدد من المراحل حتى تبلغ المنشأة حالة الفشل، التي تتمثل في: مرحلة ما قبل ظهور الفشل المالي المتمثلة ببعض المظاهر السلبية، مثل: تراجع الإيرادات، ونقص التسهيلات،.... وغيرها من المظاهر السلبية، ومرحلة التدفق النقدي المنخفض، ومرحلة الإعسار المالي المؤقت، ومرحلة الإعسار المالي الكلي التي تعكس حالة الفشل المالي الكامل.

ثالثا: الدراسات السابقة

تعددت الدراسات التي ناقشت أهمية قائمة التدفق النقدي، وتعددت كذلك منهجية البحث المطبقة لتحقيق أهداف تلك الدراسات، ولعل من المناسب استعراض بعضا من هذه الدراسات مبوبة حسب العامل الزمني، خاصة أن الدراسات الحديثة نسبيا تطرقت إلى هذا الموضوع بشكل أكثر تعمقا.

الدراسات العربية:

•**دراسة (ملو العين، 2011)**، بعنوان «دور المعلومات المحاسبية المشتقة من قائمة التدفق النقدي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة في السعودية»، هدفت الدراسة قياس دور المعلومات المحاسبية المشتقة من قائمة التدفق النقدي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية، وتحديد ما إذا كان هذا التنبؤ يرتبط بكل من مؤشرات الجودة أو نوعية الأرباح، ومؤشرات السيولة النقدية، ومؤشرات سياسات التمويل، ومؤشرات كفاية المعلومات المحاسبية المشتقة من قائمة التدفق النقدي وفاعليتها. وكان من أهم نتائجها وجود علاقة بين المعلومات المحاسبية المشتقة من قائمة التدفق النقدي والمتعلقة بتقييم جودة الأرباح أو نوعيتها، والسيولة النقدية، وسياسات التمويل، وبين التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية، كما أن هناك اتفاقا بين آراء عينة الدراسة حول كفاية المعلومات المحاسبية المشتقة من قائمة التدفق النقدي وفاعليتها في التنبؤ بالفشل المالي للشركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية.

•**دراسة (العليمي، 2010)**، بعنوان «قائمة التدفقات النقدية كأداة للتنبؤ بالفشل المالي للبنوك التجارية»، هدفت الدراسة التوصل إلى أفضل مجموعة من المؤشرات المالية المعدة وفقا لمعلومات التدفقات النقدية، التي يمكن استخدامها في التنبؤ بفشل البنوك التجارية، حيث توصلت الدراسة إلى أن لمؤشرات التدفقات النقدية دورا فعالا في التمييز بين البنوك التجارية التي تعاني من التعثر والفشل المالي، والبنوك التي لا تعاني من ذلك، حيث تبين أن (8) نسب من بين (14) أظهرت قدرة على التصنيف والتنبؤ.

•**دراسة (أحمد، 2008)**، بعنوان «الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح وذلك من وجهة نظر محللي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية

ومحللي الأوراق المالية في بورصة عمان»، هدفت الدراسة بيان الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم سيولة الشركة وجودة أرباحها، ومدى تأثيرها على ما يتخذونه من قرارات مالية في ممارساتهم الوظيفية. وتوصلت إلى أن النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية تعتبر أداة هامة لتقييم سيولة أرباح المنشأة وجودتها.

•**دراسة (مطر و عبيدات، 2007)**، بعنوان «دور النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تحسين دقة النماذج المبنية على نسب الاستحقاق وذلك في التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية»، هدفت الدراسة التعرف إلى دور النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تحسين دقة نماذج التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، وقد توصلت الدراسة إلى أن النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية قد أسهمت بشكل واضح في تحسين القدرة التنبؤية للنموذج المبني على نسب الاستحقاق، وذلك في التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

•**دراسة (الجهماني و الداود، 2004)**، بعنوان «التنبؤ بفشل الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية باستخدام القياس متعدد الاتجاهات»، هدفت هذه الدراسة التوصل إلى أفضل النسب المالية في التنبؤ بالفشل المالي المبكر للشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية، وقد تكونت عينة الدراسة من (12) شركة متعثرة و (12) شركة غير متعثرة خلال الفترة من عام 2000-1993م، وذلك من خلال تطبيق الأسلوب الإحصائي القياسي متعدد الاتجاهات. ولتحقيق هدف الدراسة تم احتساب (40) نسبة مالية تم تقسيمها إلى ست مجموعات هي: نسب السيولة، ونسب الربحية، ونسب هيكل التمويل والرفع المالي، ونسب السوق، ونسب النشاط، ونسب التدفقات النقدية. وتوصلت الدراسة إلى أن مجموعة نسب التدفقات النقدية ونسب الربحية هي أكثر النسب المالية قدرة وكفاءة على التنبؤ بفشل الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية .

•**دراسة (صيام و خداش، 2003)**، بعنوان «تأثير التدفقات النقدية على القيمة السوقية لسهم الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية»، هدفت هذه الدراسة تحديد أهمية قائمة التدفقات النقدية في تحليل الوضع المالي للشركة وإنجازاتها المالية، إضافة إلى قياس علاقة التدفقات النقدية بالقيمة السوقية للسهم، أو بمعنى آخر بلورة تأثير سلوك التدفقات النقدية على سلوك القيمة السوقية للسهم، وتحديد المتغيرات ذات العلاقة بالتدفقات النقدية والأكثر تأثيرا على سعر السهم السوقي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين القيمة السوقية للسهم من جهة، وبين صافي التدفقات النقدية، وصافي التدفقات النقدية المنسوبة إلى: الالتزامات طويلة الأجل، والالتزامات قصيرة الأجل، وحقوق الملكية وصافي المبيعات من جهة أخرى.

•**دراسة (بصول، 2002)**، بعنوان «قائمة التدفقات النقدية و ملاءمتها لاتخاذ القرارات الاقتصادية: دراسة ميدانية»، هدفت الدراسة التعرف إلى أهمية المعلومات التي تقدمها قائمة التدفقات النقدية من وجهة نظر كل من مسؤولي الإقراض والاستثمار في الأردن فيما يتعلق بالقرارات التمويلية والاستثمارية، إضافة إلى مقارنة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية مع صافي الربح المحاسبي من الأنشطة التشغيلية. ولتحقيق هذا الهدف تم توزيع استبانه على عينة من مسئولي الإقراض في البنوك التجارية بلغ عددها (79) ، وعينة أخرى من مسئولي الاستثمار في البنوك التجارية وشركات التأمين بلغ عددها (58). وتوصلت الدراسة إلى إمكانية الاعتماد على التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

بشكل أكبر من صافي الربح المحاسبي من الأنشطة التشغيلية في اتخاذ قرارات الإقراض والاستثمار.

•**دراسة (الوابل، 1996)**، بعنوان «المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية: دراسة تحليلية مقارنة بالقياس إلى أرباح الاستحقاق»، هدفت الدراسة تحليل بيانات التدفقات النقدية والتعرف إلى أهميتها في قرارات الاستثمار والاقتراض. وقد قام الباحث بدراسة تحليلية مقارنة لأهمية بيانات التدفقات النقدية وبيان المحتوى الإعلامي لها مقارنة بأرباح الاستحقاق. وتوصلت الدراسة إلى أن استمرارية المشروع تتطلب إعداد قائمة تدفقات نقدية بالإضافة إلى قائمة الدخل، وأن لكل قائمة محتوى إعلامياً ذا دلالة معينة لمتخذي القرارات وذلك في تقييم الاستثمارات والمخاطر وتفسير العوائد غير المتوقعة للأسهم.

الدراسات الأجنبية:

•**دراسة (Jooste, 2005)**، بعنوان "An evaluation of the usefulness of the Cash Flow Statement within south African Companies by means of cash Flow Ratio"، وهدفت الدراسة تقييم المركز المالي لمجموعة من الشركات العامة، التي تم تقسيمها إلى مجموعتين: ناجحة ومتعثرة؛ وذلك من خلال تطبيق (8) نسب مالية مشتقة من قائمة التدفق النقدي، وقد توصلت الدراسة إلى أن تلك النسب لديها قدرة تنبؤية عالية بمدى نجاح أو فشل المنشآت المالية، كما توصلت الدراسة إلى أن نسبة التدفقات النقدية إلى إجمالي الديون تعتبر من النسب المالية الهامة في تقييم المنشآت الاقتصادية على الاستمرار، إذ إن معظم الشركات التي تعرضت للإفلاس والفشل المالي كان بسبب كثرة الالتزامات المالية مع نقص في السيولة النقدية.

•**دراسة (Black, 1998)**، بعنوان "Which is More Value Relevant: Earnings or Cash Flow? Life Cycle Examination»، وهدفت الدراسة اختبار مدى ملائمة كل من المقاييس المبنية على الأساس النقدي وأساس الاستحقاق في مراحل النمو المختلفة للمنشآت في الولايات المتحدة، حيث قام الباحث بتقسيم مراحل النمو إلى أربع مراحل وهي: التأسيس، والنمو، والنضج، والانهيار. ولتحقيق هدف الدراسة قام باستخدام تحليل الانحدار. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية توفر محتوى معلوماتي أفضل وأكثر ملائمة من أساس الاستحقاق المحاسبي في مرحلة تأسيس المنشأة. في حين يوفر أساس الاستحقاق محتوى معلوماتي أفضل وأكثر ملائمة من قائمة التدفقات النقدية في مرحلة النضج للشركة. أما في مرحلتي النمو والانهيار فان التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية تعتبرً أكثر ملائمة من معلومات أساس الاستحقاق المحاسبي.

•**دراسة (Jones & Widjaja, 1998)**، بعنوان "The Decision Relevance of Cash Flow In-formation "، وهدفت هذه الدراسة التعرف إلى أهمية قائمة التدفقات النقدية في استراليا من وجهة نظر مسؤولي الإقراض والمحللين الماليين؛ وذلك بعد صدور معيار المحاسبة الاسترالي رقم (1026). وقد بينت نتائج الدراسة أن قائمة التدفقات النقدية تعتبر هامة لكلا الطرفين لاتخاذ قراراتهم، وأن اعتماد المحللين الماليين على هذه القائمة كان أكبر من اعتماد مسؤولي الإقراض وذلك بغرض تقييم السيولة والملاءمة المالية للشركات.

•**دراسة (Ward & Foster, 1997)**، بعنوان "A Note on Selecting a Response Meas-ure for Financial Distress"، وهدفت هذه الدراسة التعرف إلى دور المعلومات المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالي في الولايات المتحدة الأمريكية. ولتحقيق هذا الهدف قام الباحثان بتطوير نموذج يتكون من (6) نسب مالية مستخلصة من بيانات معدة وفقاً لأساس الاستحقاق، و (3) نسب مالية

مستخلصة من قائمة التدفقات النقدية بالإضافة إلى حجم الشركة. وقد أجريت الدراسة على عينة مكونة من (253) شركة لا تعاني من الفشل المالي، و(29) شركة أعلنت إفلاسها، و(35) شركة عجزت عن تسديد ديونها للعامين 1988 و1989. وتوصلت الدراسة إلى أن النسب المالية المعدة وفقاً لأساس الاستحقاق، تعتبر الأفضل في التنبؤ بالفشل المالي يليها حجم الشركة، وأخيراً النسب المالية المستخلصة من قائمة التدفقات النقدية.

- دراسة (Cook, et. al, 1995)، بعنوان " Using cash flow ratio to predict business failures"، وهدفت هذه الدراسة البحث عن العلاقة بين التدفقات النقدية من مختلف المصادر والأنشطة وبين نجاح المؤسسات الاقتصادية أو فشلها، وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج، من أهمها: أن هناك علاقة سببية بين نجاح المؤسسات الاقتصادية أو فشلها في أعمالها، وبين حجم التدفقات النقدية المتوفرة، كما توصلت هذه الدراسة إلى اشتقاق (8) نسب مالية مشتقة من قائمة التدفق النقدي، يمكن الاعتماد عليها في التنبؤ بالإفلاس والفشل المالي المبكر للمؤسسات الاقتصادية.

- (Zeller & Stanko, 1994)، بعنوان "O erating Cash Flow Ratios Measure: A Retail Firm Ability to Pay"، وهدفت هذه الدراسة معرفة ما إذا كانت النسب المالية المشتقة من قائمة التدفق النقدي تمثل اتجاها مستقلا عن بقية اتجاهات النسب المالية الأخرى. ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحثان بتطبيق التحليل العاملي على (34) نسبة مالية استخلصت من عينة احتوت على مجموعة من منشآت التجزئة في الولايات المتحدة الأمريكية للأعوام 1991-1988 على التوالي. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: أن نسب التدفقات النقدية تمثل اتجاها مختلفاً عن الاتجاهات التي تقيسها نسب الاستحقاق، وأن نسبة التدفقات النقدية التشغيلية قبل الفوائد والضرائب المدفوعة إلى الفوائد المدفوعة لم ترتبط بأي اتجاه خلال سنوات الدراسة .

ما يميز هذه الدراسة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة، نلاحظ أن اهتمام معظم تلك الدراسات قد انصب على استخدام أسلوب التحليل المالي المستند الى النسب المالية المشتقة من قائمة التدفق النقدي؛ بهدف تطوير أفضل نموذج يمكن أن يستخدم للتنبؤ بالفشل أو التعثر. بينما ركزت هذه الدراسة على استخدام المنهج السلوكي للتنبؤ بفشل البنوك، من خلال استقصاء وجهات نظر المعنيين في البنوك التجارية السعودية لغرض قياس المحتوى المعلوماتي والأهمية النسبية لأهم النسب من وجهة نظر الباحث والتي يمكن اشتقاقها من قائمة التدفقات النقدية للبنوك التجارية والتي تميزها عن غيرها من المنشآت الأخرى بسبب التفرد في طبيعة عملها، وحسب علم الباحث فان هذه الدراسة تعتبر الأولى من نوعها التي استخدمت هذه الأسلوب في السعودية.

إجراءات الدراسة

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك التجارية السعودية، البالغ عددها (12) بنكا، حسب بيانات مؤسسة النقد العربي السعودي، باستثناء فروع البنوك الأجنبية لعام 2014م (www.Sama.gov.sa).

عينة الدراسة:

أما بخصوص عينة الدراسة فقد توزع أفرادها على أربع فئات هي: المحاسبين، والمديرين الماليين، والمحللين الماليين، والمراقبين الماليين، وتم توزيع (120) استبانة، استرجع منها (110) استبانة، أي أن نسبة الاسترجاع بلغت (92%).

خصائص عينة الدراسة

يوضح الجدول رقم (1) أن المحاسبين يمثلون

أعلى نسبة وهي (59,1%)، فيما كان المديرون الماليون يشكلون النسبة الأقل والبالغة (9,1%)، وجاء بين هاتين النسبتين كلا من المحللين الماليين والمراقبين الماليين، حيث كانت نسبتهم (20,9%)، (10,9%) على التوالي.

أما فيما يتعلق بالمؤهل العلمي فتشير العينة إلى أن أكثر من نصف أفرادها هم من حملة شهادة البكالوريوس، حيث بلغت نسبتهم (53,7%)، بينما تشير العينة الى أن أعلى نسبة تخصص علمي كانت في مجال المحاسبة حيث بلغت (52,7%). أما من حيث الخبرة فقد تبين أن أفراد العينة يتمتعون بخبرة عالية في مجال عملهم، حيث بلغت نسبة من يتمتعون بخبرة لا تقل عن 10 سنوات بحدود (73,6%) مما يدعم نتائج الدراسة.

جدول (1) خصائص أفراد عينة الدراسة

المتغيرات	بدائل الإجابة	العدد	النسبة المئوية
الوظيفة الحالية	محاسب	65	59.1%
	محلل مالى	23	20.9%
	مدير مالى	10	9.1%
	مراقب مالى	12	10.9%
	المجموع	110	100.0%
المؤهل العلمي	دراسات عليا	37	33.6%
	بكالوريوس	59	53.7%
	دبلوم	14	12.7%
	المجموع	110	100.0%
التخصص العلمي	محاسبة	58	52.7%
	مالية ومصرفية	32	29.1%
	إدارة أعمال	20	18.2%
	المجموع	110	100.0%
عدد سنوات الخبرة	اقل من 5 سنوات	12	10.9%
	من 5 – اقل من 10 سنوات	17	15.5%
	من 10 – اقل من 15 سنة	54	49.1%
	أكثر من 15 سنة	27	24.5%
	المجموع	110	100.0%

أداة الدراسة

لغايات تحقيق أهداف الدراسة، قام الباحث بتطوير استبانة كأداة لجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالدراسة، حيث تم اشتقاق عناصر الاستبانة من خلال الرجوع الى أدبيات الدراسات السابقة، مثل: (Duhovnik, M. 2008; Chotk - nakitti, 2005; Rujoub & others, 1995; Streuly, 1994; Giacomino & Mielke, 1993; Carslaw & Mills, 1991)، التي عملت على تصنيف مؤشرات التدفقات النقدية حسب الأغراض التي ستستخدم فيها إلى ثلاث مجموعات رئيسة هي: مؤشرات السيولة،

ومؤشرات الربحية، ومؤشرات ملائمة رأس المال.

ويبين الجدول رقم (2) أسئلة الاستبانه موزعة على متغيرات الدراسة الرئيسة، واستخدم مقياس Likert الخماسي لتحويل آراء المبحوثين الوصفية إلى صيغة كمية، وذلك بإعطاء وزن 5 لـ (هام جدا)، 4 لـ (هام)، 3 لـ (محايد)، 2 لـ (غير هام)، و 1 لـ (عديم الأهمية).

جدول (٢) تركيب أسئلة الاستبانة

المجال	المتغيرات	الأسئلة
أولا	مؤشرات السيولة	5-1
ثانيا	مؤشرات جودة الأرباح أو نوعيتها	6-10
ثالثا	مؤشرات كفاية المعلومات المحاسبية وفاعليتها	11-15

صدق أداة الدراسة

تم حساب صدق الاتساق الداخلي، وذلك باستخدام معامل ارتباط بيرسون بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية للمجال الذي تنتمي له، والجداول من (3 ــ 5) توضح ذلك.

جدول (٣) معامل الارتباط بيرسون بين نتيجة كل فقرة والنتيجة الكلية للمجال الأول: النسب المالية التالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم سيولة البنك

الرقم	الفقرة	قيمة معامل الارتباط
1	نسبة تغطية الودائع = صافي التدفقات النقدية التشغيلية / صافي التدفق النقدي للودائع.	.895**
2	نسبة تغطية التوزيعات النقدية = صافي التدفقات النقدية التشغيلية / التوزيعات المدفوعة.	.946**
3	نسبة التشغيل الى الاستثمار = صافي التدفقات النقدية التشغيلية / صافي التدفقات النقدية الاستثمارية.	.962**
4	نسبة الاستثمار الى التمويل = صافي التدفقات النقدية من النشاط الاستثماري / صافي التدفقات النقدية من النشاط التمويلي.	.976**
5	نسبة الاستثمار الى التشغيل والتمويل = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية/ صافي التدفقات النقدية التشغيلية + صافي التدفقات النقدية التمويلية.	.955**
** دال إحصائيا عند مستوى دلالة أقل من 0.01		
* دال إحصائيا عند مستوى دلالة أقل من 0.05		

جدول (٤) معامل الارتباط بيرسون بين نتيجة كل فقرة والنتيجة الكلية للمجال الثاني: النسب المالية الآتية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم جودة أرباح البنك ونوعيتها

الرقم	الفقرة	قيمة معامل الارتباط
6	معدل العائد النقدي على حقوق الملكية = صافي التدفقات النقدية التشغيلية / حقوق الملكية.	.946**
7	معدل العائد النقدي على الودائع = صافي التدفقات النقدية التشغيلية / الودائع آخر الفترة.	.936**
8	معدل العائد النقدي على إجمالي الأصول = صافي التدفقات النقدية التشغيلية / إجمالي الأصول.	.925**
9	جودة الإيرادات = صافي التدفقات النقدية التشغيلية / إيراد النشاط الجاري.	.925**
10	جودة الدخل = صافي التدفقات النقدية التشغيلية / صافي الدخل.	.820**
** دال إحصائيا عند مستوى دلالة أقل من 0.01		
* دال إحصائيا عند مستوى دلالة أقل من 0.05		

جدول (٥) معامل الارتباط بيرسون بين نتيجة كل فقرة والنتيجة الكلية للمجال الثالث: المعايير المتعلقة بإعداد قائمة التدفقات النقدية في توفير المعلومات المحاسبية

الرقم	الفقرة	قيمة معامل الارتباط
11	توفر المعلومات المحاسبية المشتقة من قائمة التدفق النقدي وهي معلومات ذات كفاية وفاعلية لتقييم الوضع المالى للبنك.	.976**
12	تتصف المعلومات المحاسبية المشتقة من قائمة التدفق النقدي بأنها معلومات ذات قدرة تنبؤية لاكتشاف الفشل المالى للبنك.	.955**
13	توفر المعلومات المحاسبية المشتقة من قائمة التدفق النقدي معلومات ذات قدرة تنبؤية تساعد الإدارة في صياغة الخطط المستقبلية للبنك وتصميمها.	.967**
13	تتصف المعلومات المحاسبية المشتقة من قائمة التدفق النقدي بالكفاية والفعالية لتقييم جودة الأرباح للبنك ونوعيتها.	.968**
15	تتصف المعلومات المحاسبية المشتقة من قائمة التدفق النقدي بالكفاية والفعالية لتقييم السيولة النقدية للبنك.	.882**
** دال إحصائيا عند مستوى دلالة أقل من 0.01		
* دال إحصائيا عند مستوى دلالة أقل من 0.05		

ثبات أداة الدراسة

تم التحقق من ثبات أداة الدراسة باستخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)، لجميع مجالات الدراسة، والجدول رقم (6) يوضح النتائج

جدول (٦) معامل ثبات الاستبانة بمعادلة كرونباخ ألفا

المجال	عدد العبارات	ألفا كرونباخ
النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية المتعلقة بتقييم سيولة البنك	5	.965
النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية المتعلقة بتقييم جودة الأرباح للبنك ونوعيتها	5	.937
المعايير المتعلقة بإعداد قائمة التدفقات النقدية في توفير المعلومات المحاسبية	5	.966
الاستبانة الكلية	15	.984

ويتضح من الجدول (6) أن نتيجة كرونباخ ألفا لجميع مجالات الاستبانة، مقبولة إحصائياً، حيث تشير الدراسات إلى أن معامل الثبات المحسوب بهذه الطريقة يعتبر مقبولا إحصائياً إذا كانت قيمته أعلى من 0.60، مما يشير إلى صلاحية الأداة العلمية للتطبيق على عينة البحث.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

تم الاعتماد على الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في عملية التحليل واختبار الفرضيات، حيث استخدمت الأساليب الإحصائية الآتية:

- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.
- معامل ارتباط بيرسون للتحقق من صدق أداة الدراسة.
- اختبار كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) للتحقق من ثبات أداة الدراسة.
- اختبار (ت) لعينة واحدة (One Sample T Test) لبحث إمكانية قبول أو رفض فرضيات الدراسة.
- اختبار تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA

اختبار الفرضيات:

وللتحقق من فرضيات الدراسة استخدم الباحث البرنامج الإحصائي الاجتماعيSPSS، حيث تم استخدام وسط حسابي مفترض (3)، الذي حدد باستخدام طريقة العلامة الوسطى (الزعبي، عباس، 2003، ص 154)، ويتم من خلاله قبول الفرضيات أو رفضها، والجدول رقم (7) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاور الاستبانة وفقراتها.

ويشير الجدول رقم (7) إلى أن المتوسطات الحسابية لجميع محاور الاستبانة وفقراتها، كانت أعلى من الوسط الحسابي المفترض، وهذا يشير الى مدى أهمية المعلومات المحاسبية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في التنبؤ بالفشل المالي للبنوك التجارية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

جدول (٧) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحاور الاستبانة وفقراتها

الرقم	أولا: المعلومات المحاسبية المشتقة من قائمة التدفق النقدي المتعلقة بتقييم سيولة البنك	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	نسبة تغطية الودائع = صافي التدفقات النقدية التشغيلية / صافي التدفق النقدي للودائع.	4.9091	.31899
2	نسبة تغطية التوزيعات النقدية = صافي التدفقات النقدية التشغيلية / التوزيعات المدفوعة.	4.8818	.35145
3	نسبة التشغيل الى الاستثمار = صافي التدفقات النقدية التشغيلية / صافي التدفقات النقدية الاستثمارية.	4.8545	.37919
4	نسبة الاستثمار الى التمويل = صافي التدفقات النقدية من النشاط الاستثماري / صافي التدفقات النقدية من النشاط التمويلي.	4.8182	.49180
5	نسبة الاستثمار الى التشغيل والتمويل = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية / صافي التدفقات النقدية التشغيلية + صافي التدفقات النقدية التمويلية.	4.8091	.47883
	الكلي	4.8545	.38400
	ثانيا: المعلومات المحاسبية المشتقة من قائمة التدفق النقدي المتعلقة بتقييم جودة أرباح البنك ونوعيتها		
6	معدل العائد النقدي على حقوق الملكية = صافي التدفقات النقدية التشغيلية / حقوق الملكية.	4.8545	.42483
7	معدل العائد النقدي على الودائع = صافي التدفقات النقدية التشغيلية / الودائع آخر الفترة.	4.8636	.34474
8	معدل العائد النقدي على إجمالي الأصول = صافي التدفقات النقدية التشغيلية / إجمالي الأصول.	4.7818	.53126
9	جودة الإيرادات = صافي التدفقات النقدية التشغيلية / إيراد النشاط الجاري.	4.8455	.36313
10	جودة الدخل = صافي التدفقات النقدية التشغيلية / صافي الدخل.	4.9273	.26088
	الكلي	4.8545	.35313
	ثالثا: مدى كفاية المعلومات المحاسبية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية وفاعليتها		
11	توفر المعلومات المحاسبية المشتقة من قائمة التدفق النقدي معلومات ذات كفاية وفاعلية لتقييم الوضع المالي للبنك.	4.7273	.61940
12	تتصف المعلومات المحاسبية المشتقة من قائمة التدفق النقدي بأنها معلومات ذات قدرة تنبؤية لاكتشاف الفشل المالي للبنك.	4.7182	.57680
13	توفر المعلومات المحاسبية المشتقة من قائمة التدفق النقدي معلومات ذات قدرة تنبؤية تساعد الإدارة في صياغة الخطط المستقبلية للبنك وتصميمها.	4.7909	.52629
13	تتصف المعلومات المحاسبية المشتقة من قائمة التدفق النقدي بالكفاية والفعالية لتقييم جودة الأرباح للبنك ونوعيتها.	4.7909	.47110

15	تتصف المعلومات المحاسبية المشتقة من قائمة التدفق النقدي بالكفاية والفعالية لتقييم السيولة النقدية للبنك.	4.8636	.34474
	الكلى	4.7782	.48489

الفرضية الأولى: لاتوجد أهمية للمعلومات المحاسبية المشتقة من قائمة التدفق النقدي، المتعلقة بتقييم السيولة النقدية للتنبؤ بالفشل المالي للبنوك التجارية في المملكة العربية السعودية. وللتحقق من الفرضية تم استخدام اختبار (ت) للفروق.

جدول (٨) نتائج اختبار الفروق (T test)

اختبار (ت)						
العينة	المتوسط	الانحراف	الفرق بن المتوسطين	ت	درجات الحرية	الدلالة
110	4.8545	.38400	1.85455	50.653	109	.000

تشير بيانات الجدول رقم (8) إلى قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، وقيمة (ت) المحسوبة، ومستوى الدلالة، وتظهر نتائج الجدول أن الفرق بين المتوسطين بلغ (1.85) وقيمة (ت) المحسوبة بلغت (50.653)، كما تشير البيانات إلى وجود دلالة إحصائية عند مستوى (.000)

الفرضية الثانية: لا توجد أهمية للمعلومات المحاسبية المشتقة من قائمة التدفق النقدي، المتعلقة بتقييم جودة الأرباح ونوعيتها للتنبؤ بالفشل المالي للبنوك التجارية في المملكة العربية السعودية. وللتحقق من الفرضية تم استخدام اختبار (ت) للفروق.

جدول (٩) نتائج اختبار الفروق (T test)

اختبار (ت)						
العينة	المتوسط	الانحراف	الفرق بن المتوسطين	ت	درجات الحرية	الدلالة
110	4.8545	.35313	1.85455	55.080	109	000.

تشير بيانات الجدول رقم (9) إلى قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، وقيمة (ت) المحسوبة، ومستوى الدلالة، وتظهر نتائج الجدول أن الفرق بين المتوسطين بلغ (1.85) ، وقيمة (ت) المحسوبة بلغت (55.080)، كما تشير البيانات إلى وجود دلالة إحصائية عند مستوى (.000)

الفرضية الثالثة: لا يوجد اتفاق بين آراء عينة الدراسة حول مدى كفاية المعلومات المحاسبية المشتقة من قائمة التدفق النقدي وفاعليتها؛ للتنبؤ بالفشل المالي للبنوك التجارية في المملكة العربية السعودية. وللتحقق من الفرضية تم استخدام اختبار (ت) للفروق.

جدول (١٠) نتائج اختبار الفروق (T test)

اختبار (ت)						
العينة	المتوسط	الانحراف	الفرق بين المتوسطين	ت	درجات الحرية	الدلالة
110	4.7782	.48489	1.85455	38.462	109	000.

تشير بيانات الجدول رقم (10) إلى قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، وقيمة (ت) المحسوبة، ومستوى الدلالة، وتظهر نتائج الجدول أن الفرق بين المتوسطين بلغ (1.85) وقيمة (ت) المحسوبة بلغت (38.462)، كما تشير البيانات إلى وجود دلالة إحصائية عند مستوى (.000)

الفرضية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى أقل من 0.05 وفاعليتها في استجابات أفراد العينة وفاعليتها وفقاً لمتغيرات (الوظيفة، والمؤهل العلمي، والتخصص العلمي، وعدد سنوات الخبرة) تجاه مجالات الدراسة الثلاثة:

- أهمية المعلومات المحاسبية المشتقة من قائمة التدفق النقدي المتعلقة بتقييم السيولة النقدية في التنبؤ بالفشل المالي للبنوك التجارية في المملكة العربية السعودية.

- أهمية المعلومات المحاسبية المشتقة من قائمة التدفق النقدي المتعلقة بتقييم جودة الأرباح ونوعيتها في التنبؤ بالفشل المالي للبنوك التجارية في المملكة العربية السعودية.

- مدى كفاية المعلومات المحاسبية المشتقة من قائمة التدفق النقدي وفاعليتها في التنبؤ بالفشل المالي للبنوك التجارية في المملكة العربية السعودية.

وللتحقق من هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA وفاعليتها والجداول من (11) الى (14) توضح ذلك.

جدول (١١) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للتعرف على الفروق في استجابات أفراد عينة وفقا لمتغير الوظيفة

المعايير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
المجال الأول	بين المجموعات	1.611	3	.537	1.937	.448
	داخل المجموعات	14.462	106	.136		
	الكلي	16.073	109			
المجال الثاني	بين المجموعات	1.611	3	.537	1.751	.510
	داخل المجموعات	11.982	106	.113		
	الكلي	13.593	109			
المجال الثالث	بين المجموعات	3.747	3	1.249	1.051	.391
	داخل المجموعات	21.881	106	.206		
	الكلي	25.628	109			

يتضح من الجدول رقم (11) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل من 0.05، في استجابات أفراد عينة الدراسة، تجاه مجالات الدراسة الثلاثة تعزى لمتغير الوظيفة.

جدول (١٢) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للتعرف على الفروق في استجابات أفراد عينة وفقا لمتغير المؤهل العلمي

المعايير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
المجال الأول	بين المجموعات	.408	2	.204	.390	.678
	داخل المجموعات	35.027	67	.523		
	الكلي	35.435	69			
المجال الثاني	بين المجموعات	.050	2	.025	.062	.940
	داخل المجموعات	26.787	67	.400		
	الكلي	26.836	69			
المجال الثالث	بين المجموعات	.169	2	.085	.168	.845
	داخل المجموعات	33.699	67	.503		
	الكلي	33.869	69			

يتضح من الجدول رقم (12) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل من 0.05، في استجابات أفراد عينة الدراسة، تجاه مجالات الدراسة الثلاثة تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

جدول (١٣) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للتعرف على الفروق في استجابات أفراد عينة وفقا لمتغير التخصص العلمي

المعايير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
المجال الأول	بين المجموعات	1.947	2	.974	1.683	.194
	داخل المجموعات	38.773	67	.579		
	الكلي	40.720	69			
المجال الثاني	بين المجموعات	2.635	2	1.318	1.825	.169
	داخل المجموعات	48.375	67	.722		
	الكلي	51.010	69			
المجال الثالث	بين المجموعات	.571	2	.285	.738	.482
	داخل المجموعات	25.925	67	.387		
	الكلي	26.496	69			

يتضح من الجدول رقم (13) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل من 0.05، في استجابات أفراد عينة الدراسة، تجاه مجالات الدراسة الثلاثة تعزى لمتغير التخصص العلمي.

جدول (١٤) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للتعرف على الفروق في استجابات أفراد عينة وفقا لمتغير عدد سنوات الخبرة

المعايير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
المجال الأول	بين المجموعات	.637	3	.212	1.895	.129
	داخل المجموعات	80.175	715	.112		
	الكلي	80.812	718			
المجال الثاني	بين المجموعات	.465	3	.155	1.265	.285
	داخل المجموعات	87.505	715	.122		
	الكلي	87.969	718			
المجال الثالث	بين المجموعات	.508	3	.169	1.097	.350
	داخل المجموعات	110.405	715	.154		
	الكلي	110.913	718			

يتضح من الجدول رقم (14) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل من 0.05، في استجابات أفراد عينة الدراسة، تجاه مجالات الدراسة الثلاثة تعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة.

النتائج والتوصيات

النتائج:

من خلال التحليل السابق تم التوصل إلى النتائج الآتية:

1. رفض الفرضية العدمية الأولى وقبول الفرضية البديلة، التي تنص على وجود أهمية للمعلومات المحاسبية المشتقة من قائمة التدفق النقدي المتعلقة بالسيولة، للتنبؤ بالفشل المالي للبنوك التجارية في المملكة العربية السعودية.

2. رفض الفرضية العدمية الثانية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود أهمية للمعلومات المحاسبية المشتقة من قائمة التدفق النقدي المتعلقة بجودة الأرباح ونوعيتها، للتنبؤ بالفشل المالي للبنوك التجارية في المملكة العربية السعودية.

3. رفض الفرضية العدمية الثالثة وقبول الفرضية البديلة، التي تنص على وجود اتفاق بين آراء عينة الدراسة حول مدى كفاية المعلومات المحاسبية المشتقة من قائمة التدفق النقدي وفاعليتها، للتنبؤ بالفشل المالي للبنوك التجارية في المملكة العربية السعودية.

4. قبول الفرضية العدمية الرابعة والتي تنص على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى أقل من 0.05، في استجابات أفراد العينة، وفقاً لمتغيرات (الوظيفة، والمؤهل العلمي، والتخصص العلمي، وعدد سنوات الخبرة) تجاه مجالات الدراسة الثلاثة.

التوصيات:

بناء على النتائج السابقة فإن الباحث يوصي بما يأتي:

1. ضرورة إعطاء قائمة التدفق النقدي مزيدا من الاهتمام والدراسة جنبا إلى جنب مع القوائم المالية الأخرى؛ نظرا لاحتوائها على المعلومات المهمة التي تمكن المستخدمين من التنبؤ بالفشل المالي.

2. ضرورة التأكيد على أهمية المعلومات المحاسبية المشتقة من قائمة التدفق النقدي خصوصا تلك التي تعكس السيولة وجودة نوعية الأرباح، إضافة إلى ما تقدمه من مؤشرات حول سلامة الوضع المالي للمنشأة وقدرتها على الاستمرار.

3. ضرورة التركيز على المعلومات التي توفرها قائمة التدفقات النقدية؛ نظرا لاحتوائها على المعلومات التي تمكن المستخدمين من الاستفادة منها في مجال صناعة القرارات الاستثمارية والتمويلية وتقييمها.

4. ضرورة توعية المستثمرين والمحللين بأهمية المعلومات المحاسبية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية ودورها المهم في التنبؤ بالفشل.

5. كانت نتائج هذه الدراسة داعمة ومؤيدة لنتائج الدراسات السابقة القائمة على استخدام أسلوب التحليل المالي؛ لذلك يوصي الباحث بضرورة إجراء المزيد من البحوث والدراسات حول أهمية محتوى قائمة التدفق النقدي بما يمكن من تعميم نتائج هذه الدراسة.

المراجع

أولا: المراجع العربية

1. أحمد، عبد الناصر شحدة السيد (2008)، **الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح وذلك من وجهة نظر محللي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحللي الأوراق المالية في بورصة عمان**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان، الأردن.

2. الزعبي، عباس (2003)، **"النظام الإحصائي SPSS فهم وتحليل البيانات الإحصائية"**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان.

3. العليمي، عمر عبد الحمدي محمد (2010)، **قائمة التدفقات النقدية كأداة في التنبؤ بالفشل المالي للبنوك التجارية: دراسة تطبيقية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، القاهرة.

4. الوابل، وابل بن علي (1996)، **المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية: دراسة ميدانية مقارنة بالقياس إلى أرباح الاستحقاق**، مجلة الإدارة العامة، المجلد 36، العدد 2، ص 46-34، الرياض.

5. بصول، ربا ماجد (2002)، **قائمة التدفقات النقدية وملاءمتها لاتخاذ القرارات الاقتصادية: دراسة ميدانية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

6. جهماني، عمر عيسى والداود، أحمد عبد الفتاح (2004)، **التنبؤ بفشل الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية باستخدام القياس المتعدد الاتجاهات**، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 31، العدد 2، ص 233-209.

7. حماد، طارق عبد العال (1998)، **دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية**- تحليل القوائم المالية، تحليل العائد والمخاطرة، التحليل الفني والأساسي، كليوباترا للطباعة والكمبيوتر، القاهرة، مصر.

8. ريحان، الشريف (2006)، **مسألة كفاءة وفعالية النماذج الكمية للتنبؤ بالإفلاس الفني للمؤسسة الاقتصادية**، مجلة علوم إنسانية، العدد (30). .WWW. ULUM. NL

9. صيام، وليد زكريا وخداش، حسام الدين (2003)، **تأثير التدفقات النقدية على القيمة السوقية لسهم الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، المجلد 17، العدد 1، ص 91-69.

10. عامر، أحمد حسن علي (2007)، **دور المعلومات المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالي في الأنشطة الفندقية: دراسة تطبيقية**، مجلة الاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد الثاني، الجزء الثاني.

11. عطية، أحمد صلاح (2003)، **محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر.

12. مطر، محمد أحمد (2006)، **الاتجاهات الحديثة**

في التحليل المالي والائتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

13. مطر، محمد أحمد (2003)، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان. الأردن.

14. مطر، محمد أحمد وعبيدات، احمد نواف (2007)، **دور النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تحسين دقة النماذج المبنية على نسب الاستحقاق وذلك في التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**، المجلد 3، العدد 4، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

15. ملو العين، علاء محمد عبد الله (2011)، **دور المعلومات المحاسبية المشتقة من قائمة التدفق النقدي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية**، مجلة آفاق اقتصادية، مركز البحوث والتسويق، الإمارات العربية المتحدة، المجلد 32، العدد 119.

ثانيا: المراجع الأجنبية

1 .Black, E.L. (1998)." Which is More Value Relevant: Earning or Cash Flow? A Life Cycle Examination". University of Arkansas. Fayetteville: AR 72701 May. (Online).Available: http://www.expresstrainig.com.br/.

2. Carslaw, C.A., and Mills, J.R. 1991. Developing Ratios for Effective Cash Flow Statement Analysis, Journal of Accountancy, 63-70.

3.Chotkunakitti, Porntip (2005):" Cash Flows and Accrual Account-

ing in Predicting Future Cash Flows of Thai Listed Companies". Southern Cross University، Australia.

4. Cook D M, Mohamed A. Rujoub, Leon E. Hay, (1995) "Using cash flow ratios to predict business failures", Journal of Managerial Issues, Pittsburg State University.

5.Duhovnik, Metka (2008):" Improvements of the cash-flow statement control function in financial reporting", Zb. rad. Ekon. Fak. Rij. vol. 26, sv. 1, 123-150.

6. Feldman, Matan & Arkady, Libman (2007):" Crash Course in Accounting and Financial Statement Analysis", John Wiley & Sons، Inc; 2 edition.

7. Fridson, M., and Alvarez, F. (2002). Financial Statement Analysis: A Practitioner's Guide, USA: John Wiley and Sons، Inc.

8. Giacomino, D.E., and Mielke, D.E. (1993). Cash Flows: Another Approach to Ratio Analysis, Journal of Accountancy, March: 55-58.

9. Gup, B.E., and Dugan, M.T. (1988). The Cash Flow Statement: The Tip of an Iceberg, Business Horizons, November- December: 47-50.

10. Jhonston, Barry & Chai, Jingqing & Scumacher, Liliana (2000): "Assesing Financial Systm Vulnerability"

edition. December.

18. Ward, T. J, and Foster, B. P.(1997). A Note on Selecting a Response Measure for Financial Distress. Journal of Business Finance & Accounting .V.24, No.6.July.pp 869-879.

19. Widjaja, L., and Jones, S. (1998). The Decision Relevance of Cash Flow Information: A Note. ABACUS. V.34, No.2.pp 204 -219.

20. Zeller, T.L., and Stank, B.B. (1994). Operating Cash Flow Ratio Measure: A Retail Firms Ability to Pay. Journal of Applied Business Research .pp 515.

IMF Working Paper WWW@SSRN. Com. April.

11. Jooste Leonie, (2005), An evaluation of the usefulness of the cash flow statement within south African companies by means of cash flow ratio, Unpublished PhD thesis, university of Pretoria etd .

12. Needles, B.E., and Powers, M. (2004), Financial Accounting, 8th Ed, New York: Houghton Mifflin Company.

13. Paramasivan C. & Subramanian (2009):" Financial Management", New Age International (P) Ltd., Publishers.

14. Rujoub, Mohamed A. & Cook, Doris M. & Hay, Leon E. (1995):" Using Cash Flow Ratios to Predict Business Failures", Journal of Managerial Issues. Vol.7, No.1, PP75-91.

15. Schroeder, R.G.; Clark, M.W.; Cathay، J.M. (2001), Accounting Theory and Analysis, Text Cases and Reading, New Jersey: Wiley.

16. Streuly, Carolyn (1994):" Is Your Bank in Financial Trouble?", Journal of Bank Cost & Management Accounting.

17. Stice, Earl K. & James, Stice & Micheel, Diamond (2001): "Financial Accounting; Reporting and Analysis", South-Western College Pub; 6